فعلاً، بادارة البلاد يتجلى في مجلس منتخب من قبلها، وان يكون لها «ملك، أو امير عربي، تنتخبه هي... وان تكون القوة الاجرائية وطنية»[٥٤]. اما عن مركز بريطانيا في ادارة كهذه، فالرسالة ذاتها تؤكد «عدم رفضنا مساعدة بريطانيا، اذا اتفقنا واياها على شروط مناسبة»[٥٥].

الكتاب الابيض، وصك الانتداب، وانقطاع المفاوضات

ثم امضى الوفد بضعة شهور اخرى في لندن، بحيث اتصلت اقامته فيها الى ما يقرب من سنة كاملة، دون ان يتمكن، هو الممثل لعرب فلسطين والحامل لمطالبهم، من ثني بريطانيا عن تأييدها للمشروع الصهيوني، أو دفعها الى الموافقة على حكم ذاتي وطني يتمثل فيه سكان البلاد، بطوائفهم المختلفة، بنسبة اعدادهم الى المجموع العام للسكان.

وبعد مفاوضات طويلة اجراها الوفد مع المسؤولين البريطانيين، وبينما كانت عصبة الامم تستعد لاقرار صك الانتداب كما تقدمت به بريطانيا اليها، أصدر وزير المستعمرات البريطاني ، وكان آنذاك ونستون تشرشل، في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٢، بياناً عن السياسة البريطانية في فلسطين اشتهر باسم «الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢»[٥٦]. وقد استهل الكتاب بارجاع التوتر السائد في فلسطين الى مخاوف تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود، ورأى ان بعض مخاوف العرب «مبني على تفاسير مبالغ بها لمعنى [تصريح بلفور] الذي يحبذ انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين»[٥٧]. وفي معرض سعيه الى تهدئة مخاوف العرب هذه، أورد الكتاب الابيض ان حكومة جلالته البريطانية «لم تفكر، قط، في اخضاع، أو محو، السكان العرب، أو القضاء على لغتهم وأدابهم في فلسطين، كما يتخوف الوفد العربي؛ وهي تلفت النظر الى ان عبارات التصريح المنوه بها لا تشير الى تحويل فلسطين، بجملتها، وجعلها وطناً قومياً لليهود، بل انما تعني ان وطناً كهذا يؤسس في فلسطين»[٥٨].

والحقيقة ان الكتاب الابيض لم يفشل، فقط، في اطفاء المخاوف العربية، بل أكد، من خلال تمسكه بوعد بلفور، أن المسافة بعيدة جداً بين ما تريده بريطانيا لليهود في فلسطين وما يرضى به العرب مهما بلغ اعتدالهم. وعندما تصدى الوفد العربي الفلسطيني، الذي كان حتى ذلك الوقت في لندن، رادّاً على محتويات الكتاب الابيض، احتفظ بلهجة الحوار الهادىء التي انتهجها. وفي تفنيده لما يتصل بوعد بلفور في الكتاب الابيض، رأى رد الوفد الفلسطيني ان تمسك حكومة بريطانيا بهذا الوعد «مناف لما وُعد به الملك حسين قبل ذلك الوعد، وبعده، ومناف للتصريح البريطاني ـ الفرنسي الذي أعلن في ٨ تشرين الثاني [نوفمبر] سنة ١٩١٨، ومناقض للمادة ٢٢ من عهد جامعة [عصبة] الامم»[٥٩]. وبذل الوفد آخر محاولاته في لندن ضد الكتاب الابيض، حين حاول ان يستثير ضده الرأي العام والاوساط البرلمانية. غير أن الحكومة لم تلبث ان نالت ثقة مجلس العموم البريطاني على سياستها المعبّر عنها في هذا الكتاب، فصار واضحاً ان الطرق سُدّت أمام الوفد، وان من العبث الاستمرار في محاولاته لاقناع حكومة بريطانيا بالتخلي عن سياستها المعتمدة.

في هذا الوقت (حزيران ـ يونيو ١٩٢٢)، كلفت اللجنة التنفيذية الفلسطينية المنتخبة من المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع وفد لندن أن يبلغ الى «الحكومة البريطانية وعصبة الامم قرار الامة برفض الانتداب»، ودعت الوفد الى قطع المفاوضات والعودة الى البلاد[٦٠]. ولأن هذه النهاية تتضمن، في أحد وجوهها، فشلاً واضحاً لخطة المساومة التي وضعها المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع حين شكل وفد المفاوضات، فقد دعت اللجنة التنفيذية الى عقد مؤتمر جديد عند عودة الوفد «كي يضع الخطط الجديدة التي تراها الامة أضمن واقرب للوصول الى الغاية الاساسية»[٦١].